Publication	Al Akhbar Al Massai
Date	December 24, 2016
Circulation	150,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Drug crisis escalates -- Pharmacists' Syndicate rejects health minister price hike decision; Drug shortages hit 1,700
Page	08
Reporter	Ayman Amer

نقيب الأطباء: الحل عند الرئيس السيسى

برلمانى : طالبنا الرقابة الإدارية بمراقبة وضبط الأسعار

وقال نقيب الصيادلة لقد أنذرنا وزير الصحة على يد محضر بأن أي شخص سيتسبب فى تحريك الأسعار سنتم مقاضاته قضائيا.. مضيفاً للأسف دأبت وزارة الصحة بنفى أزمات نواقص المحاليل والأدوية بالرغم من معاناة واستغاثات المرضى وتضررهم فى كل أنحاء الجمهورية من العجز الشديد فى الأدوية وتضاعف أسعارها وللأسف الوزير يجلس مع شركات الأدوية بعيدا عن نقابة الصيادلة بالمخالفة للقانون الذى ينص بأن النقابة هى المعنية بوضع سياسات الأدوية بمشاركة وزارة الصحة ،والإدارة المركزية للشئون الصيدلانية.

وانتقد نقيب الصيادلة إصدار وزير الصحة قراراً برفع سعر الدواء فى أول فبراير المقبل وهو ما سيستغله المحتكرون بتخزين الأدوية وعدم توزيعها فى تلك الفترة لتحقيق مزيد من الأرباح الخيالية على حساب صحة المصريين وهو ما نسبب فى أزمة جديدة الآن بتوقف شركات التوزيع عن صرف حصص الدواء للصيدليات منتقدا مطالب الوزير الشركات لاختيار ١٥ صنفاً دوائيا لزيادة سعرها وهو ما سيجعل الشركات تزود أسعار الأدوية الأكثر استهلاكا ومبيعاً وهو ما يعد قرارا خطأ ومعيباً يهدد صحة المرضى.

وقال الدكتور مجدى عبيد نرفض قرار وزير الصحة الدكتور أحمد عماد بتحريك الأسعار مطالبا بالجلوس أولا على طاولة المفاوضات لتحديد أصناف الأدوية الخاسرة والرابحة وإعادة تسعير الدواء مرة أخرى من خلال لجنة تحصر الدواء المحلى والدواء المستورد وليس الرضوخ لطلب شركات الأدوية التى طلبت زيادة الأسعار.

وحول تهديد إحدى الشركات العالمية المصنعة للدواء بمصر قال نقيب الصيادلة من يريد الخروج فليخرج لأنها لن تؤثر فى شىء ولا يجب ان نخضع لابتزاز من هذا النوع مشيرا إلى أن الأدوية التى ليس لها بدائل نستوردها من الخارج مطالبا بدعم الشركات القابضة وقطاع الأعمال المملوكة للدولة لكى تعود لقيادة المنظومة الدوائية مرة أخرى من خلال تطوير وتحديث الإدارة وإعادة هيكلتها ووضع رؤية وحلول جديدة مطالبا بتعيين مساعد وزير لشئون الصيدلة.

تطوير المهنة

وقال الدكتور عصام عبد الحميد عضو مجلس نقابة الصيادلة ورئيس لجنة تطوير المهنة، الحل هو تحريك جزئى لبعض أصناف محددة توقفت عن التصنيع بسبب ارتفاع أسعار الدولار وتكبد الخسائر وذلك بنسبة ١٠ إلى ١٥٪ بما يوازى ارتفاع سعر المادة الخام وحساب تكلفة التصنيع وتحديد هامش الربح مع تقليل نسبة نفقات الشركات من الدعاية والإعلان.. وطالب عبد الحميد بتشغيل مصنع المتحدين الحكومى والمغلق منذ عام ونصف العام وزيادة الإنتاج بمصانع القطاع العام من أجل سد العجز وأزمة نقص المحاليل والأدوية منتقدا إدارات شركات قطاع الأعمال التى أوصلت انتاجها إلى ٤٪ بعدما كان ٦٠٪ وهو ما يستوجب تغيير هذه الإدارات بقيادات تمتاز بالكفاءة والمقدرة على حل وتجاوز الأزمة.

مافيا الاستيراد

وأكد الدكتور أحمد فاروق الأمين العام للنقابة العامة للصيادلة، أن قرار وزير الصحة بزيادة الأسعار فى فبراير المقبل تسبب فى زيادة نقص الأدوية بالصيدليات .. مشددا نرفض قرار الوزير بتحريك الأسعار مؤكدا أن وزير الصحة هو المسئول عن أزمة الأدوية ويخضع لمافيا استيراد الأدوية من الخارج على حساب الشركات الوطنية.

لجنة الصحة

وقال الدكتور الصيدلى عبد العزيز حمودة عضو لجنة الصحة بمجلس النواب، يوجد مسئولية سياسية لوزارة الصحة لعدم السيطرة على أسعار الدواء ..

وأضاف قائلا نحن طالبنا الرقابة الإدارية بمراقبة وضبط الأسعار قائلا نحن الأن مضطرين لتحريك أسعار الدواء بعد ارتفاع أسعار الدولار مطالبا بتشكيل لجنة وزارية من وزارات الصحة والصناعة وقطاع الأعمال والاستثمار والتعاون الدولى والمالية لإنقاذ شركات القطاع العام ورفع الجمارك والأرضيات عن المادة الخام والبحث عن حلول للأزمة وتحريك الأسعار بشكل مدروس لا يسبب العشوائية ومزيدا من الأزمات، مشيرا إلى أنه ينبغى استيراد أدوية الضغط والسكر والقلب والجلطات والعناية المركزة من الزيادة وتكون الزيادة على مراحل لحين استقرار أسعار الصرف لأن البديل هو خروج الشركات العالمية من مصر وتشريد العمال.

وأكد اللواء شكرى الجندى عضو مجلس النواب أن ملف الدواء أمن قومى موضحا أن حجم تجارة الأدوية يبلغ ٦٠ مليار جنيه ولا ينبغى أن تكون مصر دولة مستوردة بعدما كانت دولة مصدرة ورائدة فى الشرق الأوسط مشددا لا بد أن تدعم الحكومة القطاع العام.

سؤال للوزير

ومن جانبها تقدمت الدكتورة شادية ثابت، عضو مجلس النواب بسؤال إلى وزير الصحة حول الإجراءات التى اتخذتها وزارة الصحة تجاه تهديد بعض شركات الدواء العالمية بخروجها من السوق المصرية وهل سددت وزارة الصحة مديونياتها إلى وزارة قطاع الأعمال كي يستطيع قطاع الأعمال العام إيجاد بدائل لإنتاج الأدوية الناقصة؟ وذلك بعد تهديد إحدى الشركات العالمية لصناعة الدواء بالخروج من السوق المصرى فى محاولة لابتزاز الدولة والضغط لرفع أسعار الدواء لاسيما والحكومة ليس لديها بدائل.

مشددة على ضرورة استفادة الحكومة من التجربة الهندية التى تصدت للشركات الأجنبية لاسيما وان تلك الشركة لا تقدم أية استفادة إلا لصالح جيوب مساهميها ومديريها وبنسبة أقل لموظفيها. مضيفة أطالب وزير الصحة بنشر أسعار خامات تلك الشركة وفقا للسوق العالمي وبيان تكلفة مصنعها الحقيقية ومرتبات مديريها وميزانية وعمولات الأطباء عن كتابة أدويتها الغالية الثمن وكم الصرف على رحلات مندوبيها إلى المنتجعات السياحية حتى يستبين للناس أرباحها الباهظة جدا عن مبيعات ٣.٥ مليار خلال آخر سنة فقط، حيث إن هناك ٢٥٠٠ شركة دواء مصرية تتنافس بشدة على سوق الدواء..وقالت لو تم فتح البوكسات (وهو صندوق المثائل الاحتكاري المقتصر على اثني عشر شركة فقط من أصل ٢٥٠٠ شركة) فستصبح مصر من كبار مصدري الدواء وصيدلية للعالم الثالث وستقضي على نفوذ وكيان مافيا ومحتكري الدواء. وقالت «النائبة» لكن للأسف الشديد الحكومة لا تفكر، وتسعى للمكتسبات بعيداً عن الحلول الجذرية، متسائلة أين استراتيجية الحكومة؟

نقابة الأطباء

وقال الدكتور خيرى حسين النقيب العام للأطباء، لقد أرسلت النقابة خطابا إلى الرئيس عبد الفتاح السيسى للمطالبة بالتدخل لوضع حلول لمشكلة نقص بعض أنواع الأدوية وزيادة أسعارها بصورة يعجز فيها المواطن المصرى عن شراء الأدوية الأساسية. موضحة أن قرار وزارة الصحة برفع سعر الدواء بحيث تختار شركة الدواء المستورد ١٥٪ من منتجاتها لرفع سعرها بنسبة ٥٠٪ وتختارشركة الدواء المحلية ١٠٪ من منتجاتها لرفع سعرها ٥٠٪ على أن تزيد نسباً مماثلة من المنتجات كل ٦ شهور ، لن يحل مشكلة نواقص الأدوية حيث إن الشركات "ملبقا لموافقة وزارة الصحة"هى التى ستحدد الأدوية التى سيتم رفع سعرها. وتقدم نقيب الأطباء بمقترحات وحلول للأزمة كانت حصيلة مناقشات واسعة دارت فى ورشة عمل الدواء بنقابة الأطباء، شارك بها عدد من الخبراء والمهنيين بصناعة الدواء فى مصر. منها على المدى القصير إعداد قائمة بالأدوية الأساسية التى لا يمكن للمواطن المصرى الاستغناء عنها. يتم دعم الشركات المحلية التى تنتجها (مثل إعفاء مستلزمات الإنتاج سواء الخامات الدوائية أو أي مستلزمات إنتاج أخرى من الجمارك ، أو إعفاء هذه الأصناف من حساب الضرائب بحيث لا يتم زيادة سعر بيعها.

أما الأدوية الأساسية التى لا توجد لها مثائل محلية فيجب أن تتولى الدولة استيرادها مع توفير الدعم الذي لا يسمح بارتفاع سعرها على المرضى. وكذلك مراجعة تسعير الأدوية الأصلية بعد انتهاء فترة حق الملكية الفكرية، وبدء إنتاج المثائل. ومراجعة دقيقة لنظام تسعير كل دواء على حدة ، بحيث يتم رفع سعر بعض الأدوية التى تزيد تكاليف إنتاجها عن سعر بيعها الرسمى مما يمنع الشركات المحلية من إنتاجها، ويتم خفض البعض الأخر المسعر بتسعيرة مغالى فيها. وأيضاً دعم دور وسلطة الهيئة القومية للبحوث والرقابة الدوائية، وذلك بإعطائها حق التفتيش المفاجئ على شركات الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الغذائية وأخذ عينات للتحليل، وإلزام إدارة الصيدلة بوزارة الصحة بمنع تداول أى تشغيلة تقرر هيئة الرقابة مخالفتها للمواصفات، وذلك لدعم ثقة المواطن و الطبيب المصرى فى المثائل المحلية الأرخص سعراً ، و لتحسين جودة الدواء المصرى و تمكينه من المنافسة فى حال التصدير . مع ضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق تضم جميع الأطراف المعنية (لجنة الصحة بالبرلمان - إدارة الصيدلة بوزارة الصحة - غرفة صناعة الدواء - نقابتي الصيادلة والأطباء - لجان الحق فى الصحة و الحق فى الدواء) ، ويتم إعلان كل ما يتعلق بوضع الدواء فى مصر للمسئولين والمواطنين. وتحقيق مراجعة (تشترك فيها لجنة تقصي الحقائق) لفوضى سياسات التسعير، التى تسمح بوجود مثائل (نفس الاسم العلمى) لنفس الدواء بعضها بحوالي ٢٠ جنيها و بعضها بأكثر من ٢٠٠ جنيه (حوالي ١٠ أضعاف)، فى تفاوت غير مبرر للأسعار ويخالف كل قواعد المنطق، وينير مشاكل جمة يجب تداركها فى سياسات التسعير. وإغلاق الأبواب الخلفية لتسجيل بعض الأدوية بعيدا عن التسعيرة الجبرية، مثل تسجيل بعض الأدوية باعتبارها "مستحضرات غذائية "بعيدا عن التسعيرة الجبرية، وبأسعار شديدة الانفلات، مع ضرورة إخضاع كل المستحضرات المتداولة لإعادة الفحص والتسعير.

سياسة دوائية

وتابع الدكتور خيرى حسين أما على المدى متوسط الأجل فيجب وضع سياسة دوائية حاكمة تهدف إلى دعم صناعة الدواء المصري، واستعادة وضع مصر الذي كان متميزا في مجال الدواء، حتى لا يتم استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على سوق الدواء كاملا خلال عدة سنوات، مع توقع انهيار شركات الدواء المصرية، مما سيؤدى بالطبع لارتفاع خرافى لتكلفة العلاج. وكذلك دعم وتشجيع البحث العلمي في مجال الدواء، ودعم شركات قطاع الأعمال العام، التى انكمش دورها في الثلاثين سنة الأخيرة انكماشا شديدا، حيث أصبحت تغطي ٤٪ من سوق الدواء بعد أن كانت تغطي حوالي ٦٠٪ من سوق الدواء المصري، مما يصب فى صالح الشركات متعددة الجنسيات والتى أصبحت تغطي ٦٠٪ من سوق الدواء المصري. وكذلك السعي لإقرار نظام تأمين صحي اجتماعي شامل، يؤمن احتياجات المصريين من الدواء عن طريق مناقصات عامة ،تفضل بالتأكيد الدواء المصري المماثل فى الجودة والفاعلية.

■ حمودة

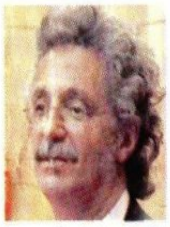
■ خيرى

■ فاروق

■ شادية

أيمن عامر

اشتعال أزمة الدواء بين «الصيادلة» و«الصحة» والشركات

نقيب الصيادلة: 1700 صنف دواء نواقص فى السوق ..ونرفض قرار «الوزير» بزيادة الأسعار

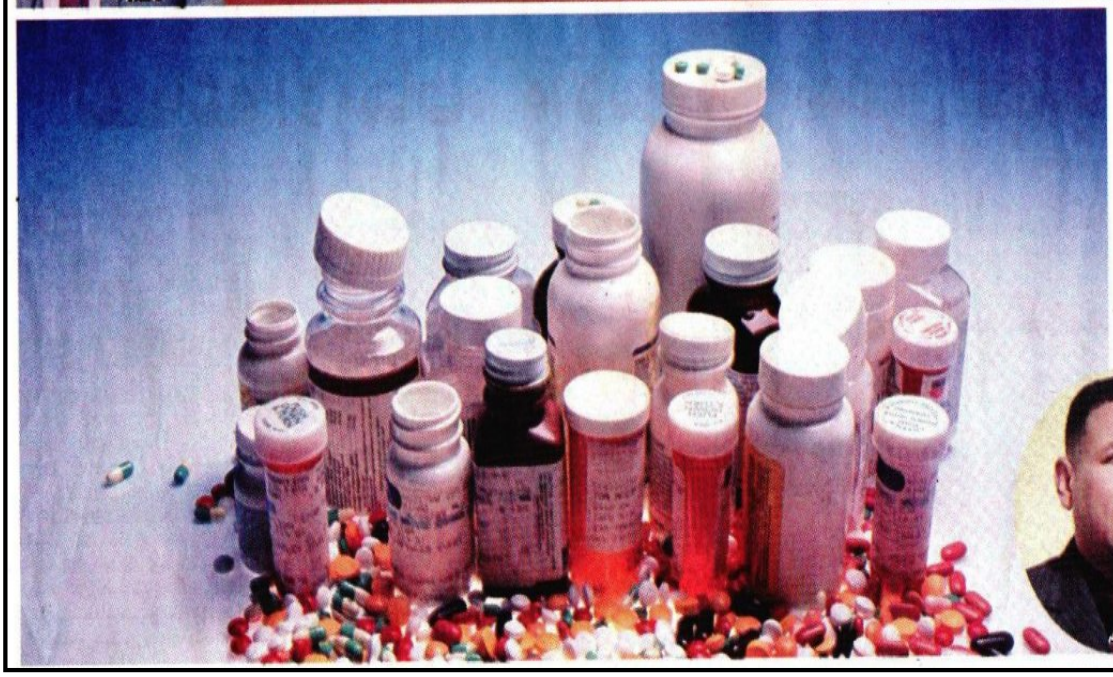

اشتعلت أزمات ارتفاع أسعار الدواء ونقص الأدوية بين نقابة الصيادلة ووزارة الصحة وشركات التوزيع وتصنيع الأدوية خاصة بعد إصدار وزير الصحة الدكتور أحمد عماد قرار بزيادة أسعار الأدوية فى فبراير المقبل، وهو ما دعا النقابة العامة للصيادلة إلى عقد جمعية عمومية طارئة أمس لبحث أزمة نقص الأدوية وآثار قرار وزير الصحة بتحريك سعر الدواء تماشيا مع ارتفاع سعر الدولار وذلك بعد غلق التفاوض على تنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩ بتحريك أسعار الدواء وعدم وجود قرار من وزير الصحة بإصدار قرار بسحب الأدوية المنتهية الصلاحية فضلا عن العجز الشديد فى المحاليل وكثير من الأدوية.

وقال الدكتور محيى عبيد النقيب العام للصيادلة ، لقد خاطبنا رئاسة الجمهورية بأعداد نواقص الأدوية التى وصلت إلى حوالى ١٧٠٠ صنف وهو ما استوجب عقد جمعية عمومية لاتخاذ ما تراه النقابة من قرارات لحل هذه الأزمات والاعتراض على السياسة المستمرة من الوزير بتهميش دور نقابة الصيادلة فى حل أزمة الأدوية.. موضحا أن النقابة أجلت الجمعية العمومية لمدة شهر كامل لإتاحة التفاوض مع غرفة صناعة الدواء ووزير الصحة لكن الأمر فشل فشلاً ذريعاً .. واقتطرد قائلاً ولم نر رؤية من الوزير بإنقاذ صناعة الأدوية فى مصر ولم يصدر قرار بسحب الأدوية المنتهية الصلاحية وإعدامها تحت إشراف وزارة الصحة والتى يعاد تصنيعها وبيعها مرة أخرى وهو ما يصيب المواطنين بالأمراض المزمنة فضلا عن عشوائية وتشوهات تحديد الأسعار.